هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ عرض في المتصفح الخاص بك

العربية الصينية الإسبانية الروسية

مشاركة

أغسطس 2019

في هذا العدد

- تطورات مكافحة الفساد
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- موارد التحقيقات العالمية
- المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

تطورات مكافحة الفساد

تغريم شركة اتصالات 12 مليون دولار بسبب انتهاكات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

في 29 أغسطس 2019، أقامت هيئة الأوراق المالية والبورصات دعاوى كف وامتناع ضد شركة جونيير نتووركس إنك في كاليفورنيا، عقب تقديم شركة جونيير لعرض تسوية لحل التحقيق الذي أجرته الهيئة في انتهاكات أحكام الدفاتر والسجلات من قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي. بالإضافة إلى الموافقة على الكف والامتناع عن أي سلوك ينتهك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وافقت شركة جونيير على دفع مبلغ 4,000,000 دولار عن المكاسب غير المشروعة، وما يزيد عن 1,200,000 دولار كفائدة ما قبل صدور الحكم، و6,500,000 دولار في العقوبات المدنية.

تحديدًا، زعمت الهيئة أن موظفي مكتب التمثيل الروسي بالشركة الفرعية لشركة جونيير جيه إن إن ديفلوبمينت، اتفقوا مع مقدمي قنوات طرف ثالث على زيادة الخصم على منتجاتها دون إبلاغ العملاء بهذا الخصم. وبدلاً من ذلك، زعمت الهيئة أن استخدام دلتا لإنشاء "صندوق مشترك" والذي، من بين أمور أخرى، استخدمه مقدمو قنوات الطرف الثالث لتعويض المسؤولين الحكوميين عن نفقات السفر والترفيه على الأقل، ولم يكن لبعضها غرض تجاري معقول. بشكلٍ منفصل، زعمت الهيئة أيضًا أنه قد زوّر بعض موظفي مبيعات الشركات الفرعية الصينية التابعة لشركة جونيير جدول الرحلات والاجتماعات لتقليل القيمة الحقيقية للترفيه الذي تم تقديمه، وأنه، خلافًا لسياسات السفر الخاصة بشركة جونيير، اعتمدت إدارة الشؤون القانونية في الشركة عدة رحلات دون مراجعة كافية وبعد حدوث السفر.

وحسبما جاء سابقًا في *النشرة الحمراء*، في فبراير 2018 أعلنت شركة جونيير أن وزارة العدل أبلغت بأنها كانت تقوم بإغلاق التحقيق في الشركة دون اتخاذ أي إجراء آخر.

لمزيدٍ من المعلومات

- الأمر الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*
- *Law360*

وزارة العدل تُغلق التحقيق بشأن شركة تصنيع أجهزة طبية

في 16 أغسطس، أعلنت شركة ميزونيكس إنك ("ميزونيكس") أن وزارة العدل قد أغلقت تحقيقاتها الخاصة بشركة ميزونيكس في انتهاك محتمل لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة من قبل الموزع السابق لشركة ميزونيكس في الصين. فتحت كلٌ من وزارة العدل وهيئة الأوراق المالية والبورصات تحقيقات في سلوك ميزونيكس في عام 2016. أجرت ميزونيكس بعد ذلك تحقيقًا داخليًا في المسألة، ودخلت في تسوية مع هيئة الأوراق المالية والبورصات في مايو 2019، الأمر الذي تطلب أن تقوم ميزونيكس بتنفيذ عدة إصلاحات لحوكمة الشركة. وأعلنت ميزونيكس عما توصل إليه تحقيق وزارة العدل في نموذج تقريرها الشهري 8-K بتاريخ 16 أغسطس 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- تسوية هيئة الأوراق المالية والبورصات
- نموذج ميزونيكس 8K

تورط ترودو من خلال تقرير الأخلاقيات في تحقيقات إس إن سي لافالين

في 14 أغسطس، أصدر ماريو ديون، مفوض لجنة الأخلاقيات الكندي، تقريرًا يوضح أن رئيس الوزراء جاستين ترودو قد انتهك قانون تضارب المصالح فيما يتعلق بدوره في التحقيق الجاري في إس إن سي لافالين. وكما ورد في تقاريرٍ سابقة في *النشرة الحمراء* في فبراير 2019، خضعت أكبر شركة إنشاءات في كندا للتحقيق منذ عام 2012 بدعوى أنها دفعت رشاوى تتعلق بعقود في ليبيا وفيما يتعلق بعقد مستشفى في مونتريال. تعرض ترودو للنقد زعمًا بأنه حاول التأثير على الملاحقة القضائية لشركة إس إن سي لافالين من خلال الضغط من أجل إبرام اتفاقية تأجيل الملاحقة القضائية. أنكر ترودو أي مخالفات.

لمزيدٍ من المعلومات

- تقرير ديون
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *نيويورك تايمز*
- *الغارديان*
- *تورونتو صن*
- *سي بي سي*

تحدد محكمة الاستئناف الفيدرالية الاختلافات بين قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وقانون مكافحة الرشوة المحلية الأمريكي

في 9 أغسطس، عقدت الدائرة الثانية في *الولايات المتحدة ضد نج* أن معيار "العمل الرسمي" المطبق في *ماكدونل ضد الولايات المتحدة* لا ينطبق بموجب التشريعات التي تحكم المدفوعات الفاسدة التي تتضمن الأموال الفيدرالية (بموجب القسم 666 من الباب 18 من مدونة القوانين الامريكية) أو المدفوعات الفاسدة بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. تم إدانة نج لاب سينغ ("نج") في عام 2017 بدفع والتآمر على دفع رشاوى وإكراميات، وغسيل أموال ورشوة بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، في مخطط فساد يتضمن تقديم مدفوعات لمسؤولين في الأمم المتحدة حتى يختاروا عقارات نج لمؤتمرات الأمم المتحدة. أصدرت المحكمة الابتدائية أمرًا لهيئة المحلفين بأنه يتعين على الحكومة إثبات بموجب القسم 666 أن نج "تصرف بهدف الحصول على "عمل رسمي" من هؤلاء الوكلاء في الأمم المتحدة الذين قدم لهم أو عرض عليهم شيئًا ذي قيمة." احتج نج في الاستئناف بأن قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة والقسم 666 يتطلبان *دليل* عمل رسمي، وليس مجرد نية. أنكرت الدائرة الثانية حجة نج في الاستئناف، ونصت على أن الشرط بموجب قضية *ماكدونيل* الخاصة "بالعمل الرسمي" لا ينطبق على عناصر القسم 666 وتشريع مكافحة الرشوة من قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

كما أيدت الدائرة الثانية إدانة نج بموجب القسم 666 حيث توصلت إلى أن "مؤسسة" بموجب هذا التشريع تشمل المنظمات الدولية العامة غير الحكومية، مثل الأمم المتحدة (المدفوعات الفاسدة المقدمة لمسؤولين في الأمم المتحدة محظورة بالفعل بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة). أوردت *النشرة الحمراء* سابقًا تقارير بشأن نج والأحداث في هذا المخطط المتعلق بالأمم المتحدة في عددي أبريل ومايو 2018.

لمزيدٍ من المعلومات

- رأي الدائرة الثانية
- *Law360*
- *مراجعة القانون الوطني*
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في المملكة المتحدة يُصدر دليلاً جديدًا

في 6 أغسطس 2019، اشترك مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في المملكة المتحدة مع عدد متزايد من الجهات التنظيمية الأمريكية في إصدار دليل يبلغ الشركات بأن تعاونهم مع تحقيقات مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة سوف يؤخذ في الاعتبار عندما تتخذ الوكالة قرارات توجيه اتهام (تم تحديث الدليل بعد ذلك في 16 أغسطس 2019). يُعرّف الدليل التعاون باعتباره "تحديد المخالفات المشتبه بها والسلوك الإجرامي بالتعاون مع الشخص المسؤول، بصرف النظر عن الأقدمية أو المنصب في المؤسسة؛ مع إبلاغ مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بذلك خلال فترة معقولة من بدء ظهور الشكوك؛ والاحتفاظ بالأدلة المتاحة وتقديمها فورًا بصيغة سليمة وإثباتية." يستمر الدليل في تقديم "مؤشرات الممارسة الجيدة"، والتي تتضمن توصيات بجمع السجلات والاحتفاظ بها والتحليل المالي للسجلات ذات الصلة. كما يؤكد الدليل أيضًا على ممارسة مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة الخاصة بطلب التنازل عن امتياز ونسخ من أي "حسابات" شاهد ذات صلة، بما في ذلك مذكرات داخلية تلخص المقابلات مع الشاهد.

لمزيدٍ من المعلومات

- دليل التعاون المؤسسي الخاص بمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

تسليط الضوء على مكافحة الفساد: البنك الدولي يُعلن عن حالات حظر

في 14 أغسطس، أعلن البنك الدولي عن فرض حظر لمدة 15 شهرًا على شركة بيكين جينجولد للإنشاءات المحدودة (بيكين جينجولد

للإنشاءات)، وهي شركة إنشاءات صينية، بسبب تورطها في "ممارسة احتيالية" تتضمن مشروعًا للبنك الدولي في ساموا. واعتُبرت شركة بيكين جينجولد للإنشاءات —التي كان لها تاريخ من عدم أداء العقود— أنها ارتكبت ممارسات احتيالية بعد أن حرفت عن عمدٍ هذه الحقيقة عندما قدمت عطاءً بشأن عقد بقيمة 38 مليون دولار لتحسين البنية التحتية لأحد المطارات. في النهاية، لم يتم ترسية العقد على شركة بيكين جينجولد للإنشاءات.

أعلن البنك الدولي أيضًا عن حظر الشركات التابعة لشركة بيكين جينجولد للإنشاءات، وهي شركة بيكين جينجولد صن شاين للتكنولوجيا الهندسية المحدودة وشركة بيكين جينجولد لإنشاء المطارات (لايونينج). بموجب اتفاقية التسوية، وقد التزمت شركة بيكين جينجولد للإنشاءات بالتعاون الكامل مع نائب الرئيس لشؤون النزاهة في مجموعة البنك الدولي. إن حالات الحظر هذه مؤهلة للحظر المشترك من جانب بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

لمزيدٍ من المعلومات

- بيان صحفي من البنك الدولي
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*
- مشروع الاستثمار في قطاع الطيران في ساموا

موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

للحصول على سجلٍ كاملٍ بجميع إجراءات الإنفاذ المتعلقة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، يُرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية المحتفَظ بها لدى الجهات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2019)
- حالات الرفض من وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصات

إجراءات الإنفاذ الخاصة بالصادرات، والعقوبات، والجمارك

شركة باكار إنك تُبرم تسوية بشأن الانتهاكات الواضحة للوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بقيمة 1,709,325 دولار

في 6 أغسطس 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عن إبرام تسوية بقيمة 1,709,325 دولار مع شركة باكار إنك (باكار) لتسوية المسؤولية المدنية المحتملة عن 63 انتهاك واضح للوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية من جانب شركة دي أيه إف للشاحنات إن في (دي أيه إف)، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة باكار.

انطوت انتهاكات العقوبات المزعومة لشركة دي أيه إف على بيع 63 شاحنة إلى عملاء في أوروبا خلال الفترة من 2013 إلى 2015، والتي كانت تعرف شركة دي أيه إف أو لديها سبب لتعرف أنها كانت مخصصة في النهاية لمشترين في إيران. في عملية بيع واحدة، حصل موظفو شركة دي أيه إف على طلب تسعير وطلبية لاحقة من موزع يقع مقره في هامبورغ لشاحنات ذات مواصفات خاصة لشركة إيرانية تقع في إيران. أخطر موظفو شركة دي أيه إف الموزع بأن الشركة لا يمكن أن تبيع الشاحنات المخصصة لإيران، ثم، في وقتٍ لاحق من ذلك اليوم، تلقى الموظفون طلب تسعير من نفس الموزع للحصول على طلبية جديدة مصممة للاستخدام النهائي في روسيا. استمرت شركة دي أيه إف في الطلبية رغم أنها مطابقة فعليًا للطلبية السابقة المرتبطة بإيران، بما في ذلك نفس أنواع الشاحنات والمواصفات ونقطة التسليم. وفي عملية بيع أخرى، حصل موظفو شركة دي أيه إف على مسودات من الفواتير من تاجر يقيم في هولندا الذي أشار إلى مشترين في إيران. على هذا النحو، أشار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في إعلان التسوية أن موظفي شركة دي أيه إف تجاهلوا مؤشرات الخطر التي تشير إلى أن الشاحنات كانت موجهة في النهاية إلى إيران، وعدم إجراء استعلام كافٍ أو اتخاذ خطوات معقولة استجابة لعلامات التحذير.

قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن شركة باكار أفصحت طواعية عن الانتهاكات الواضحة وأن الانتهاكات الواضحة شكّلت حالة غير جسيمة. طبقت شركة باكار وشركة دي أيه إف مجموعة متنوعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالامتثال للحد من مخاطر أي سلوك مماثل في المستقبل. اعتبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن تجاهل شركة دي أيه إف لعلامات التحذير ذات الصلة المرتبطة بالبيع المحتمل، والفائدة الاقتصادية الكبيرة الممنوحة لإيران من خلال البيع ووضع باكار ككيان متطور عوامل تشديد للعقوبة. تضمنت عوامل تخفيف العقوبة عدم وجود تاريخ سابق من العقوبات، والإفصاح والتعاون اللاحق مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية واستكمال خطوات الانتصاف والإجراءات التصحيحية.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إشعار الإجراء الأخير لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

إلقاء القبض على مواطن مزدوج الجنسية واتهامه بالتصدير غير القانوني لمعدات تصنيع محظورة إلى إيران

في 20 أغسطس 2019، أعلنت وزارة العدل عن إلقاء القبض على مهدي هاشمي ("هاشمي")، مقيم في إيران ويحمل جنسية مزدوجة أمريكية وإيرانية، فيما يتعلق بلائحة اتهام تضم 21 اتهامًا تم توجيهها بسبب التآمر لانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية والعقوبات الأمريكية ضد إيران.

وفقًا للائحة الاتهام، من يونيو 2015 إلى أبريل 2018 كحدٍ أدنى، تآمر هاشمي لتصدير ماكينات تحكم عددي بالحاسوب إلى إيران بشكلٍ غير قانوني، والتي تغير قطعة فارغة من المادة، مثل المعدن أو البلاستيك، للوفاء بالمواصفات الدقيقة بناءً على التعليمات

المبرمجة، حيث قام بشراء ماكينات تحكم عددي بالحاسوب والمعدات ذات الصلة من الموردين الأمريكيين والكنديين وترتيب شحنها إلى الإمارات العربية المتحدة باستخدام فواتير خاطئة ومزورة وقوائم تعبئة. قام هاشمي بعد ذلك بترتيب إرسال الماكينات إلى إحدى الشركات في إيران.

تضمنت الاتهامات الواردة في لائحة الاتهام التآمر لانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية، والتهريب، وغسيل الأموال، وأنشطة معلومات التصدير غير المشروعة، وتقديم بيانات خاطئة. وفي حالة إدانته بجميع الاتهامات 21 الواردة في لائحة الاتهام، سيواجه هاشمي عقوبة قصوى قانونية لمدة 320 عامًا في سجن فيدرالي.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام
- *Law360*

شركة أترابديوس لتأمين الائتمان التجاري تُبرم تسوية لانتهاكات واضحة لقانون تحديد رؤساء العصابات الأجنبية المتاجرة بالمخدرات مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بمبلغ 345,315 دولار

في 16 أغسطس 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية بقيمة 345,315 دولار مع شركة أترابديوس لتأمين الائتمان التجاري (ATCI)، وهي شركة تأمين ائتمان تجاري في هانت فالي، ماريلاند وشركة تابعة لشركة أترابديوس إن في، فيما يتعلق بانتهاكات واضحة للوائح العقوبات الخاصة بقانون تحديد رؤساء العصابات الأجنبية المتاجرة بالمخدرات ("قانون رؤساء العصابات").

وفقًا لإشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، في أكتوبر 2016، منحت إحدى شركات مستحضرات التجميل الكائنة في الولايات المتحدة الأمريكية شركة ATCI الحق في تحصيل مبلغ 5,730,680.33 دولار دين مستحق على مجموعة ويسا أس أيه ("مجموعة ويسا")، وهي طرف معين من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وفقًا لقانون رؤساء العصابات بتاريخ 5 مايو 2016. في يونيو 2017، تلقت شركة ATCI مبلغ 4,043,174.25 دولار من تصفية أصول مجموعة ويسا. وقرر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن شركة ATCI لم تكشف طواعية عن الانتهاكات الواضحة بنفسها وأن الانتهاكات الواضحة تشكل حالة غير جسيمة.

راعى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عوامل تشديد وعوامل تخفيف عند تقييم التسوية. شملت عوامل التشديد أن شركة ATCI (1) لم تُجري تحليلاً هادفًا أو تسعى إلى تأكيد ما إذا كان النشاط مسموحًا به أم لا؛ و(2) هي شركة تابعة لشركة تأمين وتجمعات ائتمان تجاري متطورة وعالمية. وتضمنت عوامل التخفيف أن شركةATCI (1) لم تتلقى إخطارًا بالعقوبات أو استنتاج حدوث انتهاك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ و(2) أجرت طواعية تحقيقًا داخليًا كاملاً، وقدمت وثائق إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في سياق تحقيقها واتخذت طواعية إجراءً تصحيحيًا؛ و(3) وافقت على تنفيذ التزامات امتثال معينة.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إشعار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

اعتراف مواطنة إيرانية بالتآمر لتسهيل التصدير غير القانوني للتكنولوجيا إلى إيران

في 8 أغسطس 2019، أقرت نيجار غودسكاني ("غودسكاني") بأنها مذنبة لتآمرها لتصدير التكنولوجيا الخاضعة للرقابة من الولايات المتحدة إلى إيران. ووفقًا للاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة، اعتبارًا من 2008 حتى أواخر 2011، كانت غودسكاني موظفة لدى شركة فانافار موج خافار ("فانافار موج")، وهي شركة مقرها إيران ومتخصصة في اتصالات الإذاعة والموجات الدقيقة وقد تم تعيينها من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في عام 2017 لتوفير الدعم لقوات الحرس الثوري الإيراني. في عام 2009، ساعدت غودسكاني في تأسيس شركة جرين ويف للاتصالات ذ.م.م ("جرين ويف") في ماليزيا، والتي كانت تعمل كواجهة لشركة فانافار موج. من أغسطس 2010 إلى 2011 على الأقل، ادعت غودسكاني كذبًا لشركات أمريكية أنها موظفة تابعة لدى شركة جرين ويف التي تتخذ من ماليزيا مقرًا لها للحصول على التكنولوجيا الخاضعة للرقابة بشكل غير قانوني نيابة عن فانافار موج. من خلال القيام بذلك، أخفت غودسكاني إيران باعتبارها الوجهة النهائية وفانافار موج كمستخدم نهائي. بمجرد الحصول على التكنولوجيا، سيتم إعادة تعبئتها في مكتب جرين ويف في ماليزيا وإعادة شحنها إلى إيران. ووفقًا للاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة، تصرفت غودسكاني بناءً على التوجيهات والتعليمات المحددة الخاصة بموظفي فانافار موج.

تواجه غودسكاني السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات وغرامة تصل إلى 250,000 دولار. تم رفض الاتهامات الأخرى الواردة في لائحة الاتهام والتي تضمنت التهريب والبيانات الزائفة وغسل الأموال.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام
- الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة وقواعد إصدار الحكم

تنبيه العميل: جزاءات العقوبات الأمريكية الجديدة تسلط الضوء على التدقيق في العقوبات وضوابط التصدير من البيانات الخاطئة وغير المكتملة

في 8 أغسطس 2019، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية نتائج انتهاك إلى شركتين أمريكيتين، شركة دي إن آي للشحن السريع (دي إن آي) وشركة ساذرن كروس للطيران ذ.م.م ("ساذرن كروس")، فيما يتعلق بأوامر استدعاء إدارية مع المتابعة التي يعتبرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غير دقيقة أو غير كاملة.

اشتمل استنتاج حدوث الانتهاك الخاص بشركة دي إن آي على أمر استدعاء إداري صادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى

الشركة في مايو 2015، للتحقيق في تورط الشركة في تسهيل شحن وتوريد وبيع معدات زراعية إلى السودان في انتهاك واضح للوائح العقوبات السودانية الحالية. ووفقًا لإشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، عند مراجعة ردود شركة دي إن آي المقدمة من خلال مستشار خارجي، قرر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن العديد من الردود كانت "متضاربة وخاطئة وغير دقيقة بشكلٍ جوهري وغير مكتملة وتحتوي على بيانات مضللة." تابع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية مع المستشار الخارجي لشركة دي إن آي عبر البريد الإلكتروني في يوليو 2016، طلب بعض التوضيحات فيما يتعلق برؤية الشركة للأحداث، ووثائقها الداعمة وما إذا كانت الشركة تفهم التزاماتها بموجب لوائح رفع التقارير والإجراءات والعقوبات (RPPR) التابعة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية. مجددًا، توصل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى أن الردود اللاحقة عبر البريد الإلكتروني لشركة دي إن آي عبر المستشار الخارجي "متضاربة وخاطئة وغير دقيقة بشكلٍ جوهري وغير مكتملة ومضللة." بالإضافة إلى ذلك، وجد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن الرد عبر البريد الإلكتروني قد أظهر معلومات جديدة ردًا على أمر الاستدعاء ولكنها غير مدرجة في الرد الأصلي.

اشتملت نتائج الانتهاك لشركة ساذرن كروس على اثنين من أوامر الاستدعاء الإدارية الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى الشركة في عام 2016. ووفقًا لإشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أصدر المكتب أول أمر استدعاء في يونيو 2016 للتحقيق في تورط شركة ساذرن كروس في مبيعات طائرات الهليكوبتر التي كانت موجهة إلى إيران من خلال رجل أعمال إيراني يقيم في الإكوادور. كلف أمر الاستدعاء شركة ساذرن كروس بتقديم معلومات ومستندات مفصلة تتعلق بتلك الصفقات أو أي صفقات أخرى مع إيران خلال السنوات الخمس الأخيرة. في الرد عبر البريد الإلكتروني الصادر من رئيس شركة ساذرن كروس إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أنكرت الشركة معرفة، أو إجراء، أي صفقات تجارية مع إيران. على الرغم من ذلك، في ردٍ خطي لاحق، ذكرت شركة ساذرن كروس أن أحد مندوبي المبيعات التابعين لها في الإكوادور أرسلوا التفاصيل الفنية إلى مجموعة إكوادورية ذات صلة ببيع محتمل لطائرات الهليكوبتر إلى مجموعة إيرانية للعمل في الإكوادور. على سبيل التوثيق، لم تقدم شركة ساذرن كروس سوى دليل إدارة الصادرات الداخلية الخاص بها. أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أمر استدعاء إداري ثاني في أكتوبر 2016، لطلب معلومات ووثائق مماثلة، لاسيما ذات الصلة بالبيع المحتمل. وفي رد شركة ساذرن كروس، قدمت الشركة مراسلات البريد الإلكتروني ذات الصلة بالبيع المحتمل بين الممثل الإكوادوري، والمجموعة الإكوادورية ورجل الأعمال الإيراني الذي كان موضوع الاستعلام الأولي. ولم تصدر شركة ساذرن كروس رسائل البريد الإلكتروني هذه ردًا على أول أمر استدعاء إداري.

في كلا الإجراءين، يعتبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عوامل التشديد تتمثل في أن الشركتين: (1) أظهرتا تجاهلاً متهورًا لمتطلبات العقوبات من خلال عدم تقديم معلومات دقيقة وكاملة في الردود على أمر الاستدعاء؛ و(2) كانت لديهما معرفة فعلية، أو سبب معرفة، بالانتهاكات الواضحة عند الإصدار، مما جعل الردود كاذبة وغير دقيقة بشكلٍ جوهري وغير مكتملة ومضللة بشكلٍ جوهري؛ و(3) نتيجة لتقديم بيانات خاطئة ومضللة، لم يتعاونا بشكلٍ كامل مع تحقيق مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، لم تقم شركة دي إن آي بتصحيح أو تعديل البيانات ردًا على البريد الإلكتروني الخاص بمتابعة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وتضمنت عوامل التخفيف لكلتا الشركتين أنهما لم يكونا شركات كبيرة ولم يكن لديهما تاريخ عقوبات سابق لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وتمثل عامل تخفيف إضافي لشركة دي إن آي في أنها قامت بتصفية ردودها من خلال محامٍ خارجي.

من أجل التخفيف من خطر إجراء الإنفاذ المتعلق بهذه الردود والإفصاحات، يجب على الشركات وضع إجراءات تحقيق داخلية مفصلة وصارمة لضمان أن تكون أي تقارير حكومية رسمية شاملة وكاملة ودقيقة وفقًا لأقصى حد من معرفة موظفي إعداد التقارير ولا يتم حذف معلومات المواد. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات استخدام أدوات أو طرق قياسية لتسجيل المعلومات لإثبات البيانات والافتراضات الرئيسية في التقارير الحكومية. أخيرًا، يُسهم العمل مع مستشار خارجي متمرس في تخفيف حالات تضارب المصالح الداخلية المحتملة أثناء سير التحقيقات الذاتية أو التي تُجريها الحكومة.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى شركة دي إن آي للشحن السريع
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى شركة ساذرن كروس
- *Law360*

اتهام رجل أعمال صيني في الولايات المتحدة بزعم قيامه بمخطط تهرب من دفع التعريفة الجمركية

في 31 يوليو 2019، فتحت وزارة العدل لائحة اتهام تضم 24 اتهامًا لرجل أعمال صيني وشركته التي تتخذ من الصين مقرًا لها بسبب التآمر والاحتيال المصرفي وتمرير أوراق مزيفة واحتيالية من خلال مصلحة الضرائب فيما يتعلق بمخطط تهريب الألمنيوم المزعوم.

تدعي لائحة الاتهام أن ليو تشونغتيان استخدم شركته الصينية، شركة الصينية القابضة المحدودة ("شركة Zhongwang الصينية")، وشركات وهمية ذات صلة لاستيراد الألومنيوم إلى الولايات المتحدة باستخدام تصنيفات تعريفة جمركية غير مناسبة. مكنت التصنيفات غير الصحيحة ليو وشركة Zhongwang الصينية من تجنب دفع مبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي بشكلٍ احتيالي كرسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية الأمريكية من 2011 إلى 2014.

تم فرض رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية الأمريكية ذات الصلة في عام 2011 على بعض الواردات من الألومنيوم من عدة شركات صينية، بما في ذلك شركة Zhongwang الصينية، بعد ما اعتمدتها وزارة التجارة الأمريكية كجزء من التحقيق في رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية حيث أجرت تحقيقًا في الشركات التي كانت تبيع الألومنيوم بأسعار منخفضة صناعيًا في الولايات المتحدة بينما تتلقى إعانات تعود إلى الوطن.

وفقًا لما ورد في لائحة الاتهام، قام ليو بالتهرب من التعريفات الجمركية عن طريق شحن الألومنيوم إلى الولايات المتحدة في شكل منصات نقالة، منتج تام الصنع ليس في قائمة العناصر التي يغطيها تحقيق وزارة التجارة. مع ذلك، لم تكن غالبية المنصات النقالة منتجات تامة الصنع وبالتالي كان ينبغي أن تخضع لرسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية. قام ليو وشركاته المرتبطة باستيراد 2.2 مليون منصة مزيفة، وبالتالي تهرب من دفع تعريفات جمركية بقيمة 1.8 مليار دولار في هيئة رسوم مكافحة إغراق ورسوم تعويضية.

تشير صحيفة وول ستريت جورنال إلى أن ليو "واحد من أغنى أقطاب الألومنيوم في العالم" وأن القضية هي "واحدة من أكبر القضايا المرتبطة بالتعريفة الجمركية التي تم تقديمها من قبل وزارة العدل". يواجه السيد/ ليو عقوبة السجن بحد أقصى 465 عامًا في حال إدانته.

لمزيدٍ من المعلومات

- لائحة الاتهام الصادرة عن وزارة العدل
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *Law360*

تطورات الصادرات والعقوبات والجمارك

تنبيه العميل: وزارة التجارة تمدد وتراجع ترخيصًا عامًا مؤقتًا يسمح بمعاملات محددة مع هواوي والشركات التابعة لها؛ إضافة كيانات هواوي الإضافية إلى قائمة الكيانات

في 19 أغسطس 2019، أضاف مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة 46 شركة إضافية تابعة لشركة هواوي تكنولوجيز ليمتد ("هواوي") إلى قائمة الكيانات. تم حظر تصدير وإعادة تصدير ونقل سلع وبرامج وتكنولوجيا إلى هذه الكيانات رهنًا بلوائح إدارة التصدير دون الحصول على ترخيص تصدير.

في الوقت نفسه، قام مكتب الصناعة والأمن بمنح تمديد حتى 18 نوفمبر 2019 للترخيص العام المؤقت المنقح والمحدد المدة يسمح بتصدير وإعادة تصدير ونقل أنواع معينة من العناصر ذات الصلة بأطراف ثالثة إلى هواوي والشركات التابعة الأخرى المدرجة في القائمة. مع ذلك، قبل أن يقوم الشخص بشحن أي عنصر خاضع للوائح إدارة التصدير بموجب الترخيص العام المؤقت المعدل، يجب على الكيان التابع لشركة هواوي الذي سيتلقى العناصر أولاً التصديق على مدى استيفاء المعاملة لشروط الترخيص والالتزام بأحكام حفظ السجلات الخاصة بلوائح إدارة التصدير. وحذف مكتب الصناعة والأمن السماح في الترخيص العام المؤقت الأول بالمشاركة في معاملات محظورة بخلاف ذلك مع كيانات هواوي المدرجة في القائمة في تطوير معايير الجيل الخامس، مع الإشارة إلى أن أحكام لوائح إدارة التصدير الحالية تفي بأغراض معالجة تطبيق متطلبات الترخيص المستندة إلى قائمة الكيانات على الأنشطة المتعلقة بهيئات تطوير المعايير. وأصدر المكتب رأيًا استشاريًا في الأسئلة الشائعة الخاصة به تحت عنوان "التكنولوجيا والبرامج المنشورة" فيما يتعلق بأنشطة تطوير المعايير. وقام أيضًا المكتب بتعديل العديد من الجوانب الأخرى للترخيص العام المؤقت وتعريفها ومراجعتها، بما في ذلك حظر تصدير البرامج بموجب الترخيص التي "تعزز القدرات الوظيفية" للبرامج أو المعدات الأصلية الموجودة بالفعل في حوزة هواوي.

لم يعلن المكتب عن إصدار أي تراخيص فردية تسمح بالصادرات إلى شركة هواوي أو الكيانات الأخرى المدرجة في القائمة من أجل تنفيذ توجيهات الرئيس في قمة مجموعة العشرين بشأن الموضوع.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب
- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي – إضافات إلى قائمة الكيانات
- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي – الترخيص العام المؤقت
- الرأي الاستشاري لمكتب الصناعة والأمن

تنبيه العميل: الرئيس ترامب يُصدر أمرًا تنفيذيًا جديدًا بحظر جميع ممتلكات حكومة فنزويلا

في 5 أغسطس 2019، أصدرت إدارة ترامب الأمر التنفيذي رقم 13884، الذي ينص على "حظر الممتلكات التابعة لحكومة فنزويلا" ("الأمر التنفيذي رقم 13884") حيث فرض عقوبات اقتصادية جديدة تحظر على نطاق واسع المواطنين الأمريكيين من التعامل مع حكومة فنزويلا أو ممتلكاتها دون ترخيص صادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. قدمت كذلك أسبابًا للفرض المستهدف للعقوبات الثانوية على أي شخص (أمريكي أو غير أمريكي) يساعد بشكلٍ جوهري أو يرعى أو يقدم دعمًا ماليًا أو ماديًا أو تقنيًا، أو سلع أو خدمات لحكومة فنزويلا أو دعمًا لها.

إلى جانب إصدار الأمر التنفيذي رقم 13884، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتعديل 12 من أصل 16 ترخيصًا عامًا موجود مسبقًا وإصدار 13 ترخيص عام جديد، بما في ذلك ترخيص عام على وشك الانتهاء يسمح لمواطني الولايات المتحدة بمواصلة المشاركة في فئات محددة من الأعمال التجارية مع حكومة فنزويلا لفترة زمنية محدودة. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أسئلة شائعة جديدة تقدم توجيهات وتوضيحات إضافية بشأن التدابير الجديدة جنبًا إلى جنب مع التوجيه بشأن تقديم المساعدة الإنسانية والدعم لعامة سكان فنزويلا.

لا يفرض هذا الإجراء "حظرًا" شاملاً على فنزويلا من النوع الذي يظهر فيما يتعلق ببرامج العقوبات الأمريكية الأخرى على إقليم أو دولة، مثل العقوبات الأمريكية التي تؤثر على شبه جزيرة القرم وكوبا وإيران وكوريا الشمالية وسوريا. وعلى الرغم من ذلك، من المرجح أن يكون لهذه التدابير تأثير مدمر على المصالح والأنشطة التجارية لكلٍ من الشركات الأمريكية وغير الأمريكية التي لديها أعمال مرتبطة بفنزويلا نظراً للدور الهام الذي تلعبه الحكومة الفنزويلية والتشابك في اقتصاد البلاد، بما يولد امتثالاً إضافيًا، ومخاطر سياسية وتجارية، بالإضافة إلى الأعباء الإدارية ذات الصلة لاستمرار الأنشطة الموجودة التي تتضمن فنزويلا.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الأمر التنفيذي
- الأسئلة الشائعة الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- التراخيص العامة الجديدة والمعدلة
- التوجيهات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية والدعم إلى الشعب الفنزويلي

الرئيس ترامب يصنف البرازيل كدولة حليفة رئيسية من خارج الناتو

في 31 يوليو 2019، صنف الرئيس ترامب البرازيل كدولة حليفة رئيسية من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الولايات المتحدة لأغراض قانون المساعدات الأجنبية لعام 1961 وقانون مراقبة تصدير الأسلحة.

ويمنح هذا التصنيف البرازيل مزايا رسمية لتضمين المزيد من الشروط التفضيلية على بعض صفقات الأسلحة، والقدرة على استخدام التمويل الأمريكي لشراء معدات عسكرية معينة وأولوية الحصول على الفائض العسكري الأمريكي. ويمكن أن تشارك البرازيل الآن أيضًا في ممارسات التدريب المشترك ومكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة، وتشارك الأبحاث التعاونية وصفقات التطوير مع وزارة الدفاع وتقدم شركاتها عطاءات على صفقات وزارة الدفاع الخاصة بإصلاح وصيانة المعدات العسكرية المحفوظة خارج الولايات المتحدة، من بين مزايا أخرى.

لم تقدم إدارة ترامب أي شرح إضافي للتصنيف.

لمزيدٍ من المعلومات

- المذكرة الرئاسية
- *Law360*

موارد التحقيقات العالمية

- الجولة الثانية من العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا وفقًا للرقابة على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية
- إصدار الوكالات للقاعدة النهائية المؤقتة لتنفيذ المرحلة الأولى من القسم 889 من قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2019

المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

في 25 سبتمبر 2018، يشارك جيمس جوزيف بنيامين جيه آر في رئاسة معهد ممارسة القانون الخاص بجرائم ذوي الياقات البيضاء لعام 2019 ويتولى مايكل أيه أسارو دور عضو لجنة متحدث حول "سياسة الأسواق: تحديثات بشأن تحقيقات وإنفاذ الأوراق المالية" في مدينة نيويورك، ولاية نيويورك.

إذا كنت ترغب في دعوة محاميّي اكن غمب للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد أو الامتثال أو الأمن السيبراني أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من مواضيع التحقيق والامتثال الدولية، فيُرجى الاتصال بجايمي شيلدون على الرقم + 1 212.407.3026 أو التواصل عبر البريد الإلكتروني.

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محرر تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا تشاستانغ
آن كولكر
أبيغيل كوهلمان
مايكل فايرز
أليسون ثورنتون

محرر مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

سوزان كين
كريس تشامبرلين
سارة كيروين
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى اللغات الصينية والروسية والعربية والإسبانية
متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من
الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

حقوق الطبع والنشر © لعام 2019 محفوظة لشركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي التي تُزاول أعمالها تحت اسم اكن غمب إل إل بي هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخّصة ومُنظّمة من قِبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321. قائمة الشركاء متاحة للمطالعة في الطابق الثامن، ميدان تين بيشوبس، لندن E1 6EG. لمزيدٍ من المعلومات حول اكن غمب إل إل بي، أو اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة شركة اكن غمب في جميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانوني.

تحديث التفضيلات | الاشتراك | إلغاء الاشتراك | إرسال إلى صديق | الإشعارات القانونية | موقع اكن غمب الإلكتروني

تم إرسال هذا البريد الإلكتروني بواسطة: 2001 كيه ستريت، نورث ويست، واشنطن العاصمة 200061037